الاتروشي: إنه لا يصلح لمنصب نائب رئيس الوزراء

الكردستاني يجمع التواقيع لاستجواب الشهرساني بتهم الفساد والتهريب

كشفت كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي امس الخميس، عن البدء بجمع تواقيع النواب بهدف تقديم طلب رسمي الى هيئة رئاسة مجلس النواب لاستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني على خلفية ملفات فساد إداري ومالي.

□ بغداد/ المدى

وقال النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي لوكالة كردستان للأنباء أمس "بدأنا بجمع تواقيع النواب بهدف تقديم طلب رسمي إلى هيئة الرئاسة لاستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، لاعتقادنا بوجود ملفات فساد إداري ومالي وتهريب للنفط بإشراف الشهرستاني".

وأضاف ان "الشهرستاني مسؤول عن السياسة النفطية في العراق منذ ما يقارب الست سنوات، ومن الواضح ان السياسة النفطية في العراق ما زالت تعاني من مشاكل كثيرة في مجال زيادة الانتاج وتكرير النفط وتصديره".

وكان نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني قد اتهم في وقت سابق، اقليم كردستان بتهريب النفط الى إيران والتسبب بإهدار نحو ٦ مليار دولار، ما أثار حفيظة الكرد وتسبب بتفاقم الازمة بين حكومتي بغداد واربيل.

وتابع الاتروشي بالقول "نعتقد ان اكبر عملية فساد جرت في ملف النفط والطاقة، هي جولات التراخيص التي اشرف عليها الشهرستاني بشكل مباشر، واغلب الشركات التي رست عليها العقود هي شركات غير كفوءة ولم تقدم شيئا للصناعة النفطية في العراق حتى الآن" مبينا بالقول "لدينا وثائق كافية تدين الشهرستاني بالفساد". وكان الاتروشي قد اتهم في وقت سابق، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بالإشراف على تهريب النفط من البصرة الى إيران وإسرائيل عن طريق ميناء العقبة الأردني، الأمر الذي حدا بالشهرستاني الى رفع دعوى قضائية ضد الاتروشي. وسبق أن قالت كتلتا التحالف الكردستاني والعراقية إنهما تؤيدان إقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من منصبه على خلفية "سوء" إدارته لقطاع الطاقة (النفط والكهرباء) خلال فترة وجوده على هرم المسؤولية. وكشفت اللجنة النيابية التحقيقية بعقود وزارة الكهرباء عن توصيتها بإقالة الشهرستاني وخمسة موظفين آخرين اقل درجة منه على خلفية تردي واقع الطاقة الكهربائية في تقرير كلفت بإعداده. وشغل الشهرستاني- الذي يرأس تكتل "مستقلون" المنضوي تحت ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي- منصب وزير للنفط في الحكومة السابقة وتولى إدارة وزارة الكهرباء وكالة بعد إقالة وزيرها السابق رشد شلال من منصبه.

يرى التحالف الكردستاني اشد الكتل السياسية انتقادا لأداء الشهرستاني لملف الطاقة في العراق أن إقالته باتت ضرورية بعد إثبات عدم قدرته على تحسن واقع الطاقة.

وقال الاتروشي عضو اللجنة التحقيقية بملف عقود الكهرباء إن "الشهرستاني تولى منذ سنتين رئاسة لجنة الطاقة الوزارية وقبلها تولى إدارة وزارة النفط في الحكومة السابقة ولم يطرأ أي تحسن على ملف الطاقة".

وأوضح الاتروشي أن "الشهرستاني لا يصلح لمنصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وقد آن الأوان لتغييره بشخص آخر".

وبين الاتروشي أنه "حتى زيادة إنتاج النفط بصورة عامة فقد صرفت أموال طائلة على هذا القطاع ولكن التحسن طفيف".

وأبدى الاتروشي أمله بأن "يتم إبعاد الجانب السياسي عن قضية اقالة الشهرستاني من منصبه كون ان الملف ليس له علاقة بخلافات التحالف الكردستاني مع الشهرستاني بل الأمر متعلق بعقود وهمية وانجاز وغيرها وهناك أرقام موثقة". وبين الاتروشي أن "هناك أشخاصا من التحالف الوطني مستاءون من تصرفات الشهرستاني وهناك معلومة مهمة بأن اللجنة التي شكلت للتحقيق بعقود وزارة الكهرباء المكونة من ثمانية أعضاء يرأسها عضو في التحالف الوطني وفيها عضو واحد من التحالف الكردستاني".

وتؤيد القائمة العراقية تغيير الشهرستاني او أي وزير اخر بغض النظر عن انتمائه السياسي كون الموضوع متعلقا بتقديم الخدمات.

وقال المتحدث باسم حركة الوفاق الوطني المنضوية في القائمة العراقية هادي الظالمي إن "القائمة العراقية أبدت الكثير من الملاحظات بشأن أداء نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني والملاحظات التي أبدتها العراقية كانت موثقة بأرقام".

وأوضح أن "كلمة الفصل في إقالة الشهرستاني من منصبه من عدمه تعود الى مجلس النواب والعراقية ستكون مع الاطراف المؤيدة لإقالة الشهرستاني وتولي بديل عنه إدارة ملف الطاقة".

وبين الظالمي أن "ملف الطاقة وإقالة الشهرستاني يجب ان لا يخضع للتوافقات السياسية كون الملف مرتبطا بخدمات تقدم للمواطنين".

وقد اتهمت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي القائمين على ملف الطاقة (النفط والكهرباء) بهدر المليارين من الدولارات في تعاقدات ولم نلمس منها أية نتيجة جديرة بالذكر سوى "وعود واهية أو إنتاج مخجل".

وحملت العراقية وقتها "الشهرستاني" خسارة ملايين الدولارات نتيجة عدم تنفيذ خطة زيادة الإنتاج التي وضعتها الحكومة المؤقتة.

ويقول المجلس الأعلى الإسلامي احد أقطاب التحالف الوطني إن موقفه من سحب الثقة من عدمه عن الشهرستاني يتوقف على "الأدلة" التي ستعرض في جلسة التصويت.

وقال عضو المجلس محمد ياسر "نحن مع الدستور والقانون فإذا كانت هناك أدلة واقعة على وجود هدر للمال وفساد متهم بها حسين الشهرستاني او أي وزير اخر بغض النظر عن الانتماء الحزبي فنحن نقف مع هذه الأدلة وإما اذا كانت هناك قضايا كيدية فسنقف ضدها".

وأوضح ياسر أن "مصلحة الشعب العراقي يجب ان تكون فوق الجميع فلا يمكن منع إقالة اي مسؤول إذا ثبت تورطه بفساد وسوء إدارة".

الخزاعي يؤكد انخراط أغلب الفصائل المسلحة في العملية السياسية

مستشار للمالكي: الدوري يسعى لملمة شتات القاعدة والبعث

□ بغداد/ المدى

اعتبر مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة عامر الخزاعي، أمس، أن الدعوات التي أطلقها من يسمى بالأمين العام لحزب البعث المنحل عزة الدوري في خطابه الأخير "محاولة للملمة شتات" القاعدة والبعثيين الذين تراجعت أوضاعهم بعد الربيع العربي، مشيرا إلى أن أغلب الفصائل المسلحة اندمجت في العملية السياسية بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق.

وقال الخزاعي في تصريحات نقلتها وكالة "السومرية نيوز" على هامش حضوره مهرجان الشهادة الخامس الذي أقامته مؤسسة الشهداء في محافظة الديوانية، ، إن "دعوات عزة الدوري من خلال خطابه الأخير كانت موجهة لفلول القاعدة والبعثيين بعد أن تراجعت أوضاعهم في الدول العربية بعد الربيع العربي"، مؤكدا أن "دعوات الدوري هي محاولة للملمة شتاتهم".

وأضاف الخزاعي أن "أغلب الفصائل المسلحة الموجودة في العراق من مختلف الانتماءات العقائدية والطائفية اندمجت في العملية السياسية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق"، لافتا إلى "وجود بعض قيادات الفصائل في سوريا وتركيا لم تلتحق إلى حتى الان بالمصالحة".

ودعا الدوري في ٧ نيسان الحالي، في أول دليل مرئي على بقائه على قيد الحياة منذ العام ٢٠٠٣، "المقاومة والمعارضة العمل السياسية، فيما مجّد بمبادئ حزب البعث ورسالته

عامر الخزاعي

وحذر النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في (١٠ نيسان الحالي)، من أن يستجيب البعثيون في العراق إلى الدعوات التي أطلقها الدوري، ودعا "الجميع" إلى مراقبة "المستجيبين" فيما لفت إلى أن المعلومات الإستخباراتية تشير إلى أن خطاب الدوري صدر عن دولة قطر، مؤكدا أن العراق سيطالب بتسليمه في حال ثبت تواجده هناك.

فيما أكد القيادي في الائتلاف عزة الشابندر، في (٩ نيسان الحالي)، أن خطاب الدوري "ليس مفبركا"، واعتبر أن قطر مستعدة لاحتضان "كل أبناء صدام وعناصر القاعدة"، داعيا السياسيين العراقيين إلى الانتباه لـ"الهجمة الشرسة" التي تقودها كل من دولتي قطر والسعودية ضد العراق.

واعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، في (٨ نيسان ٢٠١٢)، أن "المد الإيراني" في العراق سببه الحروب الفاشلة التي قام بها النظام السابق، معتبرا أن خطاب عزة الدوري لم يأت بجديد، فيما لفت إلى أن البعثيين كانوا السبب في دخول القوات الأميركية إلى العراق مرتين.

وتعد كلمة الدوري المتلفزة أول ظهور عياني له منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، وأول دليل حسي على بقائه على قيد الحياة بعد اختفائه منذ ذلك الوقت وانتشار شائعات عن وفاته نتيجة اصابته بسرطان الدم الذي يعاني منه منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من ظهور تسجيلات صوتية له خلال السنوات الماضية فإن المراقبين دائما ما كانوا يشككون بها خصوصا مع اعتقال اغلب مسؤولي النظام السابق وعلى رأسهم صدام حسين الذي اعدم نهاية عام ٢٠٠٦. وكانت القوات الأميركية قد سيطرت بشكل شبه كامل على العاصمة العراقية بغداد في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وأسقطت تمثال صدام في ساحة فردوس لتعلن إسقاط نظامه، بعد ثلاثة أسابيع من العملية العسكرية للجيشين الأميركي والبريطاني التي بدأت في التاسع عشر من آذار عام ٢٠٠٣.

جدد التزامه بعدم التدخل في شؤون دمشق

الصدر يتبرأ من أسير لدى الجيش السوري الحر "ادّعى" أنه من أتباعه

□ بغداد/ المدى

تبرأ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، امس الخميس، من شخص أسره الجيش السوري الحر "ادعى" أنه من أتباعه، مؤكداً أنه يمنع مناصريه من التدخل في شؤون سوريا الداخلية منذ بداية الأحداث فيها.

وقال الصدر في رد على سؤال لأحد أتباعه بشأن ما بثته قناة العربية قبل أيام وادعاء شخص أسره الجيش السوري الحر بأنه من أتباع التيار الصدري، وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، "إذا كان ما عرض صدقاً فإنني بريء منه إلى يوم الدين"، مؤكداً "منعت منذ البداية وإلى يومنا أي تدخل بشؤون سوريا الحبيبة".

وتساءل الصدر "هل لهذا الشخص هوية أم أنه اعترف تحت وطأة التعذيب أو خوفاً من الذبح"، مطالباً قناة العربية بـ"إظهار الحقيقة للجميع ونفي الخبر".

واعتبر الصدر أن "وسائل الإعلام تفعل ما تريد سواء كان كذباً أم صدقاً".

وكان مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي أنان، قال أمس الاول الأربعاء (١١ نيسان ٢٠١٢)، أنه تسلم تعهداً مكتوباً من وزير الخارجية السورية بوقف العمليات العسكرية ابتداء من فجر امس الخميس مع الاحتفاظ بحق الرد على أي اعتداء على المدنيين وعناصر حفظ النظام والقوات المسلحة والممتلكات الخاصة والعامة.

وأيدت روسيا والصين اللتين استخدمتا مرتين حق النقض لمنع إدانة ممارسات النظام السوري تصريحات مجلس الأمن الدولي الداعمة لمهمة أنان، فيما انتقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف نظيره السوري وليد المعلم على خلفية عدم تطبيق خطة أنان بشكل "أكثر حيوية وحزماً"، لكنه دعا أنان في الوقت نفسه إلى تكثيف الضغوط على المعارضة السورية لوقف القتال.

يذكر أن سوريا تشهد منذ ١٥ آذار ٢٠١١ حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، فيما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن، ما أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد على ٩٢٠٠ قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا، فضلاً عن عشرات آلاف الجرحى والمفقودين والمعتقلين، فيما أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة عن تهجير ما لا يقل عن ٢٣٠ ألف سوري إلى بلاد الجوار.

رؤساء الكتل معفيون من الغرامات المالية.. ونسبة الحضور لم تتجاوز الـ ٦٠ ٪

الدعوة: ضغوطات تمنع استبدال النواب المتغيبين عن البرلمان

□ بغداد/ المدى

أكد قيادي بارز في حزب الدعوة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي، أن الضغوط السياسية تحول دون استبدال النواب المتغيبين عن جلسات البرلمان.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري أنه يفترض بكل أعضاء المجلس حضور الجلسات، وهذا جزء كبير من عملهم وواجبهم الذي من اجله انتخبوا إليه، مشددا على انه في مرات كثيرة يتعطل عمل مجلس النواب بسبب عدم توفر النصاب القانوني وغياب الأعضاء ومن دون اي مبرر .

وأضاف العسكري عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أن المشكلة هي أن بعض النواب كانوا إما وزراء او موظفين كبار في الدولة وبالتالي موضوع العقوبات الغرامية لا تطيلهم باعتبار أنهم لا يتسلموا مخصصات من مجلس النواب، وإنما لديهم راتب تقاعدية من المؤسسات التي يعملون بها، والشيء الآخر هو الاستثناء لرؤساء الكتل، وربما هم أكثر المتغيبين.

وبيّن عضو لجنة العلاقات الخارجية أن الحضور في الدورة الحالية أفضل من الدورة السابقة، وانه من شبه المستحيل أن يتم حضور كل أعضاء المجلس مائة بالمئة ، وان البعض منهم يكون غائبا لغرض العلاج ، وقسم يكونون في وفود برلمانية ، وآخرون في إجازات اعتيادية ، وبالتالي يتعذر حضورهم ، وان الجلسات في الدورة الحالية شهدت حضورا جيدا.

وتابع أن رئاسة مجلس النواب لم تفعل القرارات التي جاءت في نظامها الداخلي بخصوص الغياب المتكرر والمستمر ، وان هذا الأمر يخضع للضغوطات والحسابات السياسية ، وإذا تم تطبيق هذا القرار لطال زعامات مهمة داخل البرلمان ورؤساء قوائم وكتل، والعامل السياسي هو الأمر الوحيد الذي يجعل رئاسة البرلمان لا تفعله.

من جانبه قال الخبير القانوني طارق حرب إن آفة البرلمان هي غياب الأعضاء ، وان عدد غياب نواب البرلمانات في العالم لا يتعدى الـ (٣٪) ولكن نجد أن نسبة تغيب أعضاء مجلس النواب العراقي لا تقل عن الـ (٤٠ ٪) .

وأضاف الخبير القانوني: لو راجعنا الأعداد التي حضرت اجتماعات ولو راجعنا حضور أعضاء البرلمان العراقي في جلساته واجتماعاته للاحظنا انه من النادر أن يتجاوز عدد الموجودين (٢٠٠) نائب ، وأغلبية الجلسات تكون اقل من ذلك بكثير، لا بل أن بعض الجلسات لا تصل إلى حد النصاب القانوني والدستوري مما يؤدي إلى رفع الجلسات.

ولفت إلى أن النصاب الدستوري لحضور جلسات مجلس النواب هو وجود (١٦٣) عضواً ، أي أكثر من نصف عدد أعضاء البرلمان ، لذلك يتم تأجيل الجلسات في مرات كثيرة ، لافتا إلى أن قانون العقوبات المقرر سواء في النظام الداخلي وقانون استبدال النواب ، أو المقررة بموجب قانون مجلس النواب تصل إلى إقالة عضو المجلس وليس الغرامات فقط .

وأشار حرب إلى أن البرلمان لم يقم بإقالة أي عضو من أعضائه بسبب الغياب او فصله او إلزامه بدفع الغرامات ، ولم يتم تفعيل ما جاء في قرارات النظام الداخلي للمجلس ، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة سيئة وتؤثر على عمل البرلمان الرقابي .

وبيّن حرب أن كان هنالك مجالا لتغيب أعضاء مجلس النواب بسبب مشروع هذا أمر طبيعي ، ولكن أكثر الغيابات للأعضاء تكون بسبب الايفادات والمؤتمرات التي تعقد خارج العراق من قبل منظمات المجتمع المدني ، لافتاً إلى أن هذا ما يشين العمل القضائي ويرتب ما يسمى بالخيانة البرلمانية .

واوضح أن الشعب عندما انتخب أعضاء البرلمان انتخبهم لكي يحضروا الجلسات ويناقشوا ويصوتوا وفي حالة غيابهم فأنهم لن يناقشوا أحكام التشريعات ولن يصوتوا عليها ، وبالتالي لا يعرف ما يحل في البرلمان ، مشيراً إلى أن هذه مسألة معقدة وآفة اتسم بها البرلمان العراقي منذ تأسيسه خلافاً لأحكام الجمعية الوطنية التي هي أول سلطة تشريعية في سنة ٢٠٠٥ والتي اتسمت بالحضور الكبير ، لكن البرلمان وفي دورته السابقة والحالية فأن السمة الغالبة هي كثرة عدد المتخلفين من النواب عن حضور جلسات المجلس .

ودعا الخبير القانوني إلى تفعيل الأحكام التي وردت في التشريعات ، وان لم تكن الإقالة فعلى الأقل فرض الغرامات لكي يرتدع من لا يحضر ، ولابد من أن تكون هناك وقفة حاسمة ورادعة أمام تغيب النواب عن الجلسات.

سامي العسكري

طارق حرب